

العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح
وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية
دراسة نظرية وتطبيقية

دكتور

رضا إبراهيم صالح

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية

١-١ مقدمة الدراسة

تمثل المنفعة التي يمكن الحصول عليها من المعلومات الخاصة بالأرباح أهمية كبيرة لمستخدمي التقارير المالية بالإضافة إلى الباحثين والممارسين، والمحللين الماليين، وواضعي السياسات المحاسبية، ويمكن القول بأن رقم الربح يمثل المعلومة الأكثر أهمية لمستخدمي التقارير المالية. وتختلف القرارات التي تبنى على معلومات الأرباح تبعا لاختلاف مستخدمي التقارير المالية المالية، فبينما ينظر المساهمون إلى الأرباح كمقياس لأداء المديرين ومنحهم المكافآت، فإن المقرضين يعتمدون على الأرباح لاتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون المحتملون فإنهم يعتمدون على الأرباح لتقييم استثماراتهم من خلال ما تحتويه الأرباح الحالية من قدرة تنبؤية باستمرارية الأرباح في الفترات المستقبلية، أما المحللون الماليون فيصنفونها في مقدمة المدخلات الأساسية اللازمة لعملية اتخاذ القرارات.

ونتيجة لظهور حالات الإفلاس وما تلاه من انهيار للعديد من الشركات العملاقة كشركة (Enron) وشركة (World Com) وشركة (Xerox) ، وغيرها من الشركات الأخرى في مختلف الدول ، واكتشاف العديد من التحريفات في المعلومات المالية لتلك الشركات. فقد ازداد الاهتمام بالأرباح المفصح عنها للمستخدمين، وتسلط الضوء على ممارسات حوكمة الشركات، وإلى المناداة بضرورة تحسين جودة حوكمة الشركات لتجنب حدوث مثل هذه الانهيارات مرة أخرى، حيث بينت الدراسات السابقة في مجال حوكمة الشركات، أنها تساعد على خفض المخاطر في الشركة، كما تساعد على تنشيط تداول أسهم الشركات في الأسواق المالية، ورفع قيمة هذه الأسهم The Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Newsletter (AFAANZ Newsletter,2005) .

وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية ، فلقد اختبر البحث المحاسبي العديد من المتغيرات المحاسبية التي تعتبر مؤشرات على الجودة ، من هذه المتغيرات ، مقدار الاستحقاق الاختياري في

التقارير المالية ، إتباع الإدارة سياسات هجومية في الاعتراف بالأرباح ، درجة الشفافية في التقارير المالية. وتجدر الإشارة إلى أهمية دور المعلومات التي تحتويها بنود المستحقات في التنبؤ باستمرارية الأرباح في المستقبل؛ إذ أن زيادة الأرباح المصحوبة بزيادة المستحقات تشير إلى انخفاض جودة الأرباح ، وهذه الجودة المنخفضة للأرباح قد تؤدي إلى عوائد مستقبلية ضعيفة، وعليه فإنه يمكن استخدام المستحقات كمؤشر يعكس جودة الأداء في الشركات. وكذلك تعتبر جودة الأرباح مقياساً مهماً في تقييم الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، حيث إن جودة الأرباح تدل على قدرة الأرباح المفصح عنها على بيان أرباح الشركة الحقيقية، كما أنها تمثل مقدرة الأرباح المفصح عنها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية (Lo, Kin, 2008) .

وبغض النظر عن دوافع الإدارة للتأثير المتعمد على المعلومات المحاسبية والأرباح المفصح عنها، فقد أصبح هناك نوعاً من الجدل حول جدوى تطبيق أساس الاستحقاق عند تحديد الأرباح. فمن ناحية يرى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن تطبيق أساس الاستحقاق يساعد على تحديد الأرباح بشكل سليم وبالتالي تحديد أسعار الأسهم، ولكن من ناحية أخرى يرى بعض الباحثين أنه طالما أن الأرباح تتأثر بتحكم الإدارة في تحديد أساس الاستحقاق تحقيقاً لمنفعتها الذاتية فإن ذلك يؤدي إلى صعوبة الاعتماد على رقم الربح المحاسبي في تقييم الأداء أو اتخاذ قرارات الاستثمار، حيث تصبح المنفعة التي يمكن الحصول عليها من الأرباح المحاسبية محدودة. وبالتالي فإن المعلومات المحاسبية قد لا تعبر بصدق عن أداء المنشأة نظراً لأن الارتباط بين الأرباح والعائد السوقي للسهم يكون منخفضاً بدرجة كبيرة نتيجة التأثير المتعمد من جانب الإدارة في الأرباح المحاسبية، ولا شك أن ذلك يؤدي إلى الكثير من المخاطر سواء على مستوى المنشأة نفسها، أو على مستوى أصحاب المصالح بها (Chan et al., 2008) .

وقد أشارت العديد من الدراسات مثل (Baridwan & Hariani,2010) و (Siregar &Utama,) و (Hunton et al., 2006) و (2008) إلى وجود علاقة وطيدة بين جودة الأرباح وبين إدارة الأرباح ، كما أن علاقة إدارة الأرباح بجودة الأرباح تشير إلى إمكانية تأثر جودة الأرباح بالعوامل المؤثرة في إدارة الأرباح . وقد

اعتمدت اغلب الدراسات التي تقصت إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها على نموذج المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، كما اعتمدت الدراسات التي عنيت بجودة الأرباح على نموذج المستحقات الكلية (Total Accruals) لتحديد مستوى جودة الأرباح، وبالتالي فإن كل من إدارة الأرباح وجودة الأرباح يعتمدان على المستحقات. كما أن هناك بعض الآليات التي يمكن أن تساعد على التقليل من ممارسة إدارة الأرباح، ومن ثم تحسين جودة الأرباح وبالتالي جودة التقارير المالية. وقد تناولت تلك الدراسات أثر آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح، وتضمنت هذه الآليات بعض الآليات المتعلقة بمجلس الإدارة، والبعض الآخر متعلق ببعض الآليات الخاصة بلجان المراجعة. ونتيجة لوجود علاقة بين آليات حوكمة الشركات وبين مقاييس أداء الشركات بحسب نتائج تلك الدراسات، فإنه من المتوقع أن يكون هناك علاقة بين جوانب حوكمة الشركات وبين جودة الأرباح، وهذا ما سيحاول الباحث اختباره في هذه الدراسة.

١-٢ مشكلة الدراسة:

يعتمد المساهمون في تقييمهم لأداء المديرين التنفيذيين على الأرباح، كما أن جهات الإقراض والمستثمرين يعتمدون على الأرباح أيضا في اتخاذ قراراتهم، وإذا ما جزئت الأرباح إلى مكوناتها نجد أنها تحتوي على تدفقات نقدية (Cash Flows) وعلى مستحقات (Accruals)، وإذا ما نظرنا إلى المستحقات بتمعن فإننا نجد أنها تحتوي على الكثير من الاجتهادات والتقديرات من قبل المديرين والتي قد تكون اجتهادات وتقديرات غير دقيقة، وبالتالي تؤدي إلى أرباح لا تتمتع بالدقة، وإلى اتخاذ قرارات متفاوتة في جودتها تبعا لتفاوت دقة تقدير المستحقات التي تعتبر أحد مكونات الأرباح.

وعلى الرغم من اهتمام الأطراف المختلفة من مستخدمي التقارير المالية بالأرباح عند اتخاذ قراراتهم، إلا أن الاهتمام برقم الربح بحد ذاته يؤدي إلى إغفال ما تحتويه بنود المستحقات من معلومات لها أثر هام في النتائج المترتبة على تلك القرارات. ويتمثل الربح الناتج عن الاستحقاق المحاسبي والذي يطلق عليه

الاستحقاق الإجمالي (Total Accruals (TAs) في الفرق بين صافي الربح قبل البنود غير العادية والاستثنائية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. ويتكون الاستحقاق المحاسبي (الاستحقاق الإجمالي) من شقين هما الاستحقاق الاختياري (Discretionary Accruals (DAs) والاستحقاق غير الاختياري (Nondiscretionary Accruals (NDAs). ويقصد بالاستحقاق الاختياري استخدام الإدارة لأساس الاستحقاق لتحقيق الأرباح المستهدفة اعتماداً على استخدامها لحكمها الشخصي في إعداد بعض التقديرات المحاسبية ، وبعبارة أخرى فهو عبارة عن التعديلات على التدفقات النقدية التي تقوم بها الإدارة بناءً على حكمها الشخصي تحقيقاً لأغراض معينة. ويستخدم الاستحقاق الاختياري (DAs) كمؤشر لإدارة الأرباح، حيث يشير (DAs) الموجب إلي أن هناك تأثيراً متعمداً أو تحكماً من قبل الإدارة في اتجاه زيادة الأرباح، بينما يشير (DAs) السالب إلي أن هناك تأثيراً متعمداً أو تحكماً في اتجاه تخفيض الأرباح، (Yu, and Sivaram, 2008). أما الاستحقاق غير الاختياري فهو عبارة عن استخدام أساس الاستحقاق بشكل طبيعي لمقابلة الإيرادات والمصروفات دون محاولة الإدارة استخدام حكمها الشخصي في تطبيق هذا الأساس لتحقيق مصلحة خاصة، أي انه يمثل ما يجب أن تكون عليه الإيرادات والمصروفات وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (Chan et al., 2008).

في ضوء ما سبق يتبين أن المستحقات تمثل جانباً مهماً يجب أن يؤخذ بالحسبان عند اتخاذ القرارات، حيث أن زيادة المستحقات تعني تدني مستوى دقة الاجتهادات والتقديرات، وبالتالي تدني الدقة في الأرباح ومن ثم تدني مستوى جودة الأرباح، أما المستوى المنخفض من المستحقات فيعني زيادة مستوى دقة الاجتهادات والتقديرات وبالتالي زيادة مستوى جودة الأرباح . وفي ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة ، فإنه يمكن الحد من ممارسات إدارة الأرباح . لذا فقد أوصت العديد من الدراسات المحاسبية إلى بذل مزيد من الجهد لدراسة أثر آليات

حوكمة الشركات على أداء الإدارة ، وذلك بتطوير مقاييس محاسبية مستمدة من التقارير المالية تعكس أداء الإدارة بصورة واقعية. وبالتالي فإن هناك بعض آليات حوكمة الشركات تحتاج إلي تقييم أثرها على أداء الإدارة خصوصاً في بيئة الأعمال المصرية مثل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة . يتبلور كل هذا من وجهة نظر الباحث في دراسة أثر العلاقة التي قد توجد بين تطبيق حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح ، وهل هذه العلاقة تمتد للتأثير علي جودة هذه الأرباح ؟ وبالتالي علي جودة التقارير المالية ؟ لذا يمكن تحديد مشكلة البحث في محاولة دراسة واختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية .

في ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة البحثية التالية :

١- هل هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية المديرين في أسهم الشركة ؟

٢- هل هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين حجم مجلس الإدارة ؟

٣- هل هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين استقلالية مجلس الإدارة ؟

٤- هل هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين استقلالية لجنة المراجعة؟

٥- هل هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين نشاط لجنة المراجعة

١-٣ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال ما تتضمنه طبيعة العلاقة بين جودة الأرباح وبين جوانب حوكمة الشركات من معلومات يمكن أن تكون ملائمة للأطراف المرتبطة بإعداد واستخدام التقارير المالية ،حيث أن جودة الأرباح تمثل جانبا هاما في تقييم الوضع المالي للشركات من قبل العديد من الأطراف مثل المستثمرين المحتملين والدائنين والجهات التشريعية ومستخدمي التقارير المالية بشكل عام. فنظراً لأن سمعة المديرين ترتبط بجودة الأرباح، فإن المديرين يريدون تحقيق أرباح تتسم باستمرارية عالية وبقدرة تنبؤية جيدة ، حيث تعكس هذه الخصائص مستوى جيد لجودة الأرباح. كما أن المستثمرين يهتمون بشكل كبير بقدرة الشركات

على توزيع الأرباح، واستمرارية هذه التوزيعات. وينظر المشرعون وواضعو المعايير المحاسبية إلى تمتع الأرباح بمستوى مرتفع من الجودة إذا تم الإفصاح عنها بما يتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وبالتالي فإن الجهات التشريعية ستعمل على تفعيل أو تعزيز العوامل التي تؤدي إلى تحقيق الانسجام مع تلك المبادئ. ومن ثم فإن دراسة العلاقة بين جودة الأرباح وجوانب حوكمة الشركات يمكن أن تكون مفيدة لكل هذه الأطراف.

١-٤ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة، إلى توضيح مفاهيم وأهمية كل من جودة الأرباح وحوكمة الشركات ، ومن ثم تطوير نموذج لاختبار العلاقة بين جودة الأرباح وبعض جوانب حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية، ويمكن صياغة أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية :

١- توضيح مفهوم وأهمية كل من جودة الأرباح وحوكمة الشركات والعلاقة بينهما.

٢- اختبار العلاقة بين جودة الأرباح وبين بعض جوانب حوكمة الشركات والمتمثلة في

مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، وذلك من خلال:

أ - اختبار العلاقة بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة وحجم مجلس

الإدارة واستقلالية أعضائه وجودة الأرباح.

ب - اختبار العلاقة بين استقلالية ونشاط لجنة المراجعة وجودة الأرباح.

١-٥ منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث استخدم المنهج

الاستقرائي في مرحلة استعراض الأدب المحاسبي والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث في مجال

جودة الأرباح وحوكمة الشركات والعلاقة بينهما، وتم ذلك من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من

المراجع والدوريات العلمية المتخصصة في مجال البحث، واستخدم المنهج الاستنباطي في مرحلة اشتقاق

فرضيات الدراسة ومن ثم متغيرات متغيرات ونموذج الدراسة. واستكمالاً لتحقيق أهداف الدراسة، فقد قام الباحث باختبار فرضيات الدراسة من خلال الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، باستخدام النموذج الذي تم التوصل إليه.

٦-١ خطة الدراسة :

في ضوء مشكلة البحث والهدف منه، فقد تم تقسيم البحث في الأجزاء التالية منه على النحو التالي

:

الإطار النظري للدراسة ويتضمن :

- ١- مفهوم وأهمية جودة الأرباح .
- ٢- مفهوم وأهمية حوكمة الشركات .
- ٣- الدراسات السابقة.
- ٤- العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح .
- ٥- فرضيات الدراسة .

الدراسة التطبيقية وتتضمن :

- ١- مجتمع وعينة الدراسة .
- ٢- أساليب جمع وتحليل البيانات .
- ٣- نموذج الدراسة وقياس المتغيرات.
- ٤- اختبار فرضيات الدراسة .
- ٥- النتائج والتوصيات .

الإطار النظري للدراسة

١ - مفهوم وأهمية جودة الأرباح :

١ - ١ - مفهوم جودة الأرباح

تناول الباحثون في مجال المحاسبة جودة الأرباح ومفهومها بمعان عدة تبعا لاختلاف مستخدمي التقارير المالية والهدف منها، وتبعا لاختلاف وجهة نظرهم فيما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة، إذ يرى بعض الباحثون في المجالات المالية أن الأرباح المفصح عنها وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي يؤدي إلى إحداث خلل في مقدار ما تحتويه تلك الأرباح من جودة حتى ولو توافق ذلك مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً . ويرى كل من واضعي المعايير المحاسبية والمراجعين، بأن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا ما تم الإفصاح عنها بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، إلا أن الدائنين يعتبرونها كذلك كلما تمتعت بقدرة أكبر على التحول إلى تدفقات نقدية. كما وينظر إلي الأرباح على أنها تكون ذات جودة مرتفعة إذا ما عبرت عن الأداء الحقيقي للمديرين دون تأثير يذكر للعوامل الخارجة عن سيطرتهم (Dechow & Schrand , 2004).

بناءً على ما سبق فقد عرف العديد من الباحثين مفهوم جودة الأرباح وفقاً لتصوراتهم الخاصة لطبيعة الأهداف المرجو تحقيقها من استخدام التقارير المالية، كالأهداف المتعلقة باستخدام التقارير المالية لتقييم أداء الشركة المالي الحالي، وكذلك التنبؤ بقدرتها على الاستمرار وتحقيق أرباح مستقبلية ؛ فقد أشار (Richardson,2003) إلى أن مفهوم جودة الأرباح يمكن تحقيقه من خلال مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية، فكلما تمتعت الأرباح باستمرارية أكبر فإن ذلك يشير إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح المستقبلية . وانسجاماً مع المفهوم السابق فقد أشار (Penman, 2003) إلى أن الأرباح ذات الجودة العالية تتمثل في الأرباح التي تحتوي على مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية. وقد اعتمدت دراسة (AFAANZ Newsleter,2005) أيضاً هذا المفهوم لجودة الأرباح، حيث عرفت جودة الأرباح على أنها

مدى استمرارية الأرباح وقدرتها الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية. كما بين أيضا (Lo, Kin, 2008) أن جودة الأرباح إنما هي قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، حيث أن جودة الأرباح تتمثل في استمرارية الأرباح وعدم تذبذبها. وأن مفهوم جودة الأرباح يرتبط بمدى استمرارية تلك الأرباح، حيث انه كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر دل ذلك على تتمتع الأرباح بجودة أعلى. كما أشار كل من (Schipper and Vincent, 2003) إلى أن جودة الأرباح يعبر عنها من خلال المدى الذي يقترب فيه الدخل المفصح عنه من الدخل الاقتصادي .

وفيما يتعلق بتقييم الأداء فقد عرفت كل من (Dechow & Schrand,2004) جودة الأرباح بالاعتماد على الهدف من التحليل المالي المتمثل في تقييم الأداء الحالي للشركة، وإلى أي مدى يمكن الاعتماد على هذا الأداء للتنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة، ومن هنا اعتبرت الباحثتان أن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا عبرت عن الأداء التشغيلي الحالي للشركة، كما أنها تمثل مؤشراً جيداً للأداء التشغيلي المستقبلي وتقدم مقياساً جيداً عن قيمة الشركة. وقد بينت دراسة (Dechow & Schrand, 2004) أن واضعي المعايير المحاسبية والمستثمرين والدائنين يختلفون في وجهة نظرهم حول مفهوم جودة الأرباح . وبما أن هذه الجهات تنظر إلى جودة الأرباح من زوايا مختلفة تبعا لأهدافها من استخدام التقارير المالية، فلا بد من أن يؤدي هذا الاختلاف إلى استخدام مقاييس مختلفة لتحديد جودة الأرباح ،حيث يمكننا استعراض بعض هذه المقاييس كما يلي:

أولاً- استمرارية الأرباح:

لقد استخدم العديد من الباحثين استمرارية الأرباح كمقياس لجودة الأرباح وتشير الاستمرارية إلى مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية (Altamuro& Beatty,2006). وقد اعتمدت دراسة (AFAANZ Newsleter, 2005) على الاستمرارية كمقياس لجودة الأرباح، إذ عبرت عن الاستمرارية، بأنها درجة استمرارية الأرباح الحالية خلال الفترة المستقبلية التالية ، وتم الاعتماد على معامل

بيتا (β) المستخرج من معادلة الانحدار البسيط التي تربط بين الأرباح الحالية والأرباح المستقبلية لقياس

استمرارية الأرباح كما يلي:

$$X_{t-1} = \alpha + \beta X_t + E_t$$

حيث أن:

X_{t-1} تعبر عن الأرباح الحالية .

X_t تعبر عن الأرباح المستقبلية .

وبالتالي كلما اقتربت الـ (β) من (1) كلما كانت الأرباح المستقبلية (X_t) أكثر استمرارية . كما

أوضحت دراسة (Schipper & Vincent, 2003) أن ميل الخط المستقيم (بيتا) الذي يمثل علاقة التغير في

العائد السوقي للأسهم يستخدم كمقياس لاستمرارية الأرباح . وفي سبيل تحسين القدرة التنبؤية ، يحاول

المحللون الماليون عزل آثار الأرباح الاستثنائية للشركة عن الأرباح المستمرة. حيث تنشأ آثار الأرباح

الاستثنائية من المعاملات أو الأحداث غير المتوقع حدوثها مرة أخرى في المستقبل القريب، أو تلك المتوقع

أن يكون لها أثر مختلف على الأرباح في المستقبل. لذا فإنه يتم تقييم مدى استمرارية الأرباح من خلال

تقييم الدخل من العمليات المستمرة فقط، ولا تأخذ الأرباح الاستثنائية في الحسبان. كما أنه يمكن تقسيم

الأرباح إلى تدفقات نقدية (Cash flow) ومستحقات (Accruals) ، وأن نسبة استمرارية التدفقات النقدية

أكبر من استمرارية المستحقات، ومن هنا يمكن استخدام المستحقات كمقياس للاستمرارية وبالتالي جودة

الأرباح.

ثانياً - خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح:

بالرغم من أهمية الربح المحاسبي واستخداماته المتعددة ، وفقاً لما أكد عليه مجلس معايير

المحاسبة المالية الأمريكي (FASB, 1978) من أن رقم الربح المحاسبي الذي يتحدد وفقاً للمبادئ

المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، ويقاس وفقاً لأساس الاستحقاق يعتبر أكثر نفعاً - مقارنة بالأساس النقدي -

على قياس أداء المنشأة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. كما أنه يستخدم من قبل الأطراف المهنية لتقييم أداء الإدارة، وتقدير المقدرة الكسبية للمنشأة، وتوقع الربح المحاسبي المستقبلي، إلى جانب تقدير درجة المخاطرة للاستثمارات. فإن هناك بعض الانتقادات التي لا توجه للربح المحاسبي نفسه، وإنما لطريقة قياسه من قبل الإدارة. فرغم أن الربح المحاسبي يعد أكثر مقاييس الأداء أهمية لاستخداماته المتعددة السابقة، فإن الإدارة قد تلجأ إلى التأثير المتعمد على رقم الربح بقصد الوصول إلى الرقم المرغوب فيه، والذي يحقق مصالحها الذاتية من ناحية، ويحقق تنبؤات وتوقعات المتعاملين مع الشركة ولاسيما المحليين الماليين ناحية أخرى، ويطلق على تلك الظاهرة في الفكر المحاسبي إدارة الأرباح (عبيد، ٢٠٠٤).

وقد اهتم الفكر المحاسبي اهتماماً كبيراً بقضية إدارة الأرباح ، والتأثير المتعمد من جانب الإدارة على رقم الربح المفصح عنه سواء بتعظيمه، أو تخفيضه ، أو تحقيق استقراره بتخفيض تقلباته من فترة لأخرى. وتناول العديد من الباحثين بعض النماذج التي تساعد على اكتشاف إدارة الأرباح ، والتي تم استخدامها لقياس جودة الأرباح ،(Dechow & Schrand, 2004) (Hunton et al., 2006) حيث اعتمدت هذه الدراسات على نسبة المستحقات الاختيارية المستخرجة من المستحقات الكلية للتوصل إلى وجود أو عدم وجود إدارة أرباح ، ومن ثم فإذا كانت الأرباح خالية من وجود ما يدل على انه تم إدارتها فان ذلك يشير إلى مستوى جيد لجودة الأرباح . ولقد اهتمت تلك الدراسات بدراسة محددات أثر الاستحقاق لتقدير تأثير الاستحقاق الاختياري، حيث يرتبط أثر الاستحقاق بالتأثير على حسابات معينة بقائمة المركز المالي، وينعكس على الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، مع التأثير المقابل على الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل . وتمثل الحسابات التي تشتمل الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة الأساس لحساب رأس المال العامل، لذلك عند ممارسة إدارة الأرباح يمكن تعديل تلك الحسابات للوصول إلى صافي الدخل المستهدف. وتوفر محاسبة الاستحقاق آلية للتلاعب برقم صافي الدخل من خلال تسجيل إيرادات وهمية أو تأجيل الاعتراف بالمصروفات، والذي ينعكس بالتالي على الحسابات المختلفة التي تمثل رأس المال العامل. لذلك

يمكن اعتبار العلاقة بين رأس المال العامل (الذي يخضع للتلاعب) والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (الذي لا يخضع للتلاعب) مؤشراً لإدارة الأرباح. فإذا لم تكن الشركة متورطة في ممارسة إدارة الأرباح ، فسوف تتصف تلك العلاقة بالثبات .

وبالتالي يمكن اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح من خلال دراسة العلاقة بين التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (CFO) والتغير في رأس المال العامل (ΔWC) ، وتعرف تلك العلاقة بنسبة ميلر (MR) Miller Ratio ، والتي تم صياغتها كما يلي: $\Delta WC / CFO$ ، حيث قام (Miller,2007) بتطوير تلك النسبة لدراسة العلاقة بين العنصر الأكثر خضوعاً للتلاعب (التغير في رأس المال العامل ΔWC) والعنصر الأقل عرضة للتلاعب (التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية CFO). وتتمثل الميزة النسبية لنسبة ميلر في تمكين الممارسين لمهنة المحاسبة من التحقق من تورط الشركة في ممارسات إدارة الأرباح. وطبقاً لنسبة ميلر، فإن التغير في الإيرادات والتغير في حسابات المدينين، تعتبر من ضمن عناصر التغير في رأس المال العامل والتدفقات النقدية. وتركز بنسبة ميلر على دراسة أثر الاستحقاق قصير الأجل ، وليس أثر الاستحقاق الإجمالي ، حيث يتمثل الاستحقاق الإجمالي في الفرق بين التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، وصافي الدخل. ويشتمل ذلك على عناصر أخرى بالإضافة إلي تلك التي تتضمنها نسبة ميلر والمتعلقة بأثر استحقاق رأس المال العامل.

بالإضافة إلى ما سبق فقد تطرق العديد من الباحثين إلى بعض المقاييس الأخرى التي يمكن استخدامها لقياس جودة الأرباح، حيث قام (Penman, 2003) بتطوير نموذجاً يعتمد على إعطاء درجات لعشرين خاصية من خصائص الأرباح لتحديد مستوى جودة الأرباح، وكلما كانت الدرجات التي تحرزها الشركة أكبر كلما دل ذلك على مستوى أفضل لجودة الأرباح . كما اعتمد (Richardson, 2003) أيضاً على أن توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات يعتبر مقياساً مناسباً لجودة الأرباح.

٢-١ أهمية جودة الأرباح :

يزداد الاهتمام بجودة الأرباح كلما زادت الأزمات الاقتصادية، وتعرضت الشركات للتعثر، ولحقت الخسائر بالمستثمرين ، وتستمد أهمية جودة الأرباح من أهمية الأرباح نفسها؛ إذ أن أرباح الشركة، بغض النظر عن جودتها - كونها خضعت لممارسات إدارة الأرباح أم لا - تعتبر من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى، وكذلك فإن الأرباح يتم استخدامها في العديد من الدراسات التقويمية والتنبؤية لأداء الشركة الحالي والمستقبلي. وفي هذا الصدد فقد تطرق الباحثون إلى وجود عدة مقاييس يتم استخدامها لتحديد مستوى جودة الأرباح، وذلك يعود إلى اختلاف مستخدمي التقارير المالية وبالتالي اختلاف أهدافهم من استخدام تلك القوائم، مما يؤدي إلى اختلاف وجهات نظرهم فيما يتعلق بمفهوم جودة الأرباح، وهذا يؤدي إلى اختلاف المقاييس المستخدمة للوقوف على مستوى جودة الأرباح أو تحديدها .

وتعني جودة التقارير المالية، ما تتصف به المعلومات المحاسبية التي تشتمل عليها تلك التقارير من مصداقية، وما تحققه من منفعة لمستخدميها، مع خلوها من التحريف والتضليل، وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها. وتمثل المعايير القانونية في الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة، وتتضمن المعايير الرقابية ممارسة الجهات المعنية مثل لجان المراجعة ومجالس الإدارات والجهات الرقابية دورها الفعال . أما المعايير المهنية فتتمثل في الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة وآداب وسلوك المهنة، وأخيراً فإن المعايير الفنية تتضمن الملاءمة والثقة في المعلومات المحاسبية (خليل، ٢٠٠٥). ومن ثم فإن جودة التقارير المالية تتمثل في الدقة التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية التي تشتمل عليها تلك التقارير، وخاصة ما يتعلق منها بالأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية، التي تهتم مختلف الفئات المستفيدة من التقارير المالية.

وبالتالي فإنه يمكن القول أن جودة التقارير المالية تمثل أداة ملائمة لاكتشاف إدارة الأرباح، وبالتالي تحديد الشركات التي تقوم بمثل هذه الممارسات والرقابة عليها، كما أن التعرف على المقاييس المختلفة لجودة التقارير المالية، يساهم في تحديد أثر إدارة الأرباح على هذه الجودة. كما أنه على مستوى الشركات،

فإن الحد من ممارسات إدارة الأرباح والتزام الإدارة بمتطلبات الإفصاح الكامل والشفافية ، يترتب عليه ارتفاع مصداقية المعلومات المحاسبية، وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية. وعلى مستوى المستثمرين، يؤدي تصنيف الشركات إلى شركات تقوم بإدارة الأرباح من عدمه - من قبل الجهات الرقابية المختصة - إلى توجيه استثماراتهم نحو الشركات الأكثر كفاءة وفعالية، وتحقيق المكاسب وزيادة المدخرات، ومن ثم توفير مصادر التمويل اللازمة للشركات لإجراء التوسعات، وتكوين كيانات اقتصادية كبيرة ، يكون لها دور إيجابي في الاقتصاد ككل. وعلى المستوى القومي يترتب على حماية مستخدمي المعلومات المحاسبية ضد الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح، تحسين قرارات الاستثمار وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الشركات، وزيادة كفاءة سوق رأس المال، وتدنية حالات الإفلاس والانهيارات المالية، وانتعاش الاقتصاد القومي بصفة عامة.

٢- مفهوم وأهمية حوكمة الشركات:

١-٢ مفهوم حوكمة الشركات:

لقد أدت الفضائح المحاسبية في الشركات الكبرى إلى زعزعة الثقة لدى المستثمرين، وكان غالباً ما يعزى سبب الفشل في مثل هذه الشركات إلى ضعف الرقابة الداخلية لدى تلك الشركات . وقد ارتبط مفهوم حوكمة الشركات بالعولمة والأزمات الاقتصادية والمالية وفرض هذا المصطلح نفسه بسرعة حتى أصبح مثار اهتمام الدوائر الأكاديمية والسياسية العالمية، بحيث أدى هذا المصطلح إلى تغيير إستراتيجية الاستثمار المتعارف عليها والقائمة على ارتفاع العائد كلما ارتفعت المخاطرة، إلى إستراتيجية جديدة عرفت باسم التوجه إلى الجودة، والذي أدى بدوره إلى ظهور مفهوم حوكمة الشركات بشكل واضح.

وتعرف حوكمة الشركات بأنها الآلية التي تقدم ضمانة لممولي المنشأة بأنهم سيحصلون على عوائد من استثماراتهم في هذه المنشأة ، وينظر إليها كذلك على أنها استخدام آليات معينة للحوافز التي تحقق الكفاءة الإدارية أو تضمنها، (Machuga &Teitel, 2007). وقد عرفها (حماد، ٢٠٠٤م) على

أنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه المؤسسة ومراقبتها على أعلى مستوى من اجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية. ويرى بعض الباحثين بأن حوكمة الشركات إنما هي مفهوم واسع يشتمل على عدة معانٍ بداخله يخدم كل معنى منها هدفاً معيناً، حيث أشارت (Cattrysse, 2005) الى أنه يمكن النظر إلى حوكمة الشركات على أنها المنهج المتبع من قبل أصحاب المصالح في الشركة لمراقبة مصالحهم الخاصة، وكذلك فهي تعبير عن النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركة والرقابة عليها، كما وتعتبر حوكمة الشركات عن الأنظمة والعمليات الموجودة ضمن الشركة والتي تحدد الأهداف وتعمل على مراقبة تحقيقها بما ينسجم مع قيم الشركة، وتعنى حوكمة الشركات كذلك القيام بالأعمال بطريقة أفضل، مما يؤدي إلى تحسين علاقات الشركة مع مساهميتها وتحسين الجودة الإدارية وتشجيع التفكير على المدى الطويل، والتأكيد على مقابلة احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات، والتأكيد على أن الإدارة التنفيذية مراقبة بشكل يضمن قيامها بالأعمال.

ويعتبر تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co

Operation and Development (OECD) من أشمل التعريفات التي تناولت مفهوم حوكمة

الشركات، فقد عرفت على أنها النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة . ومن خلال ما سبق يتم تحديد الآلية التي يتم من خلالها تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تستخدم في تحقيق الأهداف والرقابة عليها (OECD, 2004).

وباستعراض التعريفات السابقة لحوكمة الشركات ، يمكن استخلاص انها نظام يتم بواسطته توجيه

ورقابة أداء المديرين في الشركة بالشكل الذي يحقق أهدافها ويحد من تضارب المصالح فيما بين حملة

الأسهم والإدارة، وعليه فهي تبحث في الآليات الكفيلة لضمان تحفيز الإدارة نحو الأداء المتميز والإنتاجية العالية، والحيلولة دون الإضرار بمصالح حملة الأسهم ، والبحث عن أفضل الممارسات لتحسين الإفصاح والشفافية وحماية حقوق المساهمين . وبالتالي فإن مفهوم حوكمة الشركات، يشير إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة. وبناءً على ذلك فإن مفهوم حوكمة الشركات يستند على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة وأخيراً إدارة المخاطر. ففيما يخص الركيزة الأولى فإن حوكمة الشركات تعمل على ضمان الالتزام الأخلاقي للإدارة عن طريق الالتزام بالأخلاقيات الحميدة والقواعد والسلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشأة إلى جانب الشفافية في تقديم المعلومات. أما فيما يختص الركيزة الثانية المتعلقة بالرقابة والمساءلة فإن حوكمة الشركات تعمل على تفعيل دور أصحاب المصالح في نجاح المنشأة وتحقيق أهدافها ، وكذلك رقابة المساهمون ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الداخليين والخارجيين، إضافة إلى رقابة الأطراف الأخرى مثل الدائنين والمقرضين والأطراف الرقابية العامة الأخرى . أما فيما يتعلق بركيزة إدارة المخاطر فإن لحوكمة الشركات دوراً بارزاً في وضع نظام لإدارة المخاطر والإفصاح وتوصيل المعلومات إلى مستخدميها وأصحاب المصلحة.

٢-٢ أهمية حوكمة الشركات :

يعتبر نظام حوكمة الشركات الجيد من الأمور الهامة التي تساعد على حماية مصالح كل الأطراف المهمة بالتعامل مع الشركة، وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة المراجعة فيها، مما يعمل على خفض مخاطر الشركة وعلى رفع قيمة أسهمها في السوق، كما أن نظام حوكمة الشركات يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ، كما تساعد حوكمة الشركات الجيدة على تحسين الكفاءة في استخدام أصول المنشأة، والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال (Cattrysse,2005). نتيجة لذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات على المستوى الدولي والمحلي ، في محاولة لاستعادة ثقة مستخدمي

المعلومات المالية في التقارير المالية، وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية ، ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث علي تطبيقه في الوحدات الإقتصادية المختلفة .

فعلى المستوى الدولي ، اهتمت المنظمات الدولية بوضع مبادئ لحوكمة الشركات لتكون بمثابة نقاط مرجعية يتم الاسترشاد بها عند تطبيق هذه المبادئ في الواقع العملي . ويبدو ذلك من خلال إصدار مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات والتي صدرت في عام ١٩٩٩ وروجعت في عام ٢٠٠٤ (OECD,2004) ولجنة كادبوري Cadbury Committee والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة الشركات باسم Cadbury Best Practice عام ١٩٩٢ في المملكة المتحدة، كذلك لجنة Blue Ribbon Committee (BRC) في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت مقترحاتها عام ١٩٩٩ م . وعلى المستوى المحلي ، تزايدت الأهمية المحورية الخاصة بقواعد وتطبيقات حوكمة الشركات في مصر ، حيث صدر في أكتوبر عام ٢٠٠٥ دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر، ودليل حوكمة شركات قطاع الأعمال العام (وزارة الاستثمار ، مركز المديرين ، أكتوبر ٢٠٠٥) . وذلك بعد إجراء العديد من الدراسات من خلال البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية والمركز المصري للدراسات الاقتصادية وهيئة سوق المال وبورصتي القاهرة والإسكندرية وغيرهم من الهيئات المختلفة ، وقد نتج عن ذلك إصدار أربعة تقارير، الأول في سبتمبر عام ٢٠٠١م والذي اهتم بتقييم معايير الحوكمة في مصر في ضوء مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والثاني في أغسطس عام ٢٠٠٢م والذي اهتم بتقييم معايير الحوكمة في مصر فيما يتعلق بممارسات المحاسبة والمراجعة ، والثالث في ابريل عام ٢٠٠٣م ، والرابع في مارس عام ٢٠٠٤م ، والتي اهتمت بمدي تطبيق معايير الحوكمة في البيئة الاقتصادية المصرية (Fawzy,2004) .

وقد أشارت تلك التقارير إلى أن مصر قد أخذت خطوات جادة في مجال تطبيق الحوكمة وذلك من خلال تواجد مفهوم ومبادئ الحوكمة في نسيج عدد من القوانين الحاكمة ولوائحها التنفيذية ، ومن أهمها قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وقانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، وقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ، وقانون التسوية والإيداع والحفظ المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ، وغيرها من القوانين التي ترتبط بحوكمة الشركات المصرية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، كما اشتمل قانون الهيئة العامة للرقابة المالية والتي أنشئت مؤخراً بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ م لتحل محل الهيئة العامة لسوق المال وغيرها من الهيئات الأخرى على الكثير من تلك المبادئ. كما إن المعايير التي منحها تقرير البنك الدولي لمدى تطبيق حوكمة الشركات في مصر أشار إلى إن عدد كبير من التطبيقات قد حاز على تقييم مرتفع أو متوسط ، مؤكداً على وجود العديد من الممارسات الإيجابية؛ ولكن من ناحية أخرى فهناك عدد من البنود التي تحتاج إلى تطوير لدرء أي من الممارسات السلبية.

فبالنسبة للممارسات الإيجابية في مصر، نجد أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم كالمشاركة في توزيع الأرباح والتصويت في الجمعيات العمومية والإطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة وغيرها الكثير. ويحمى القانون المصري كذلك حقوق أصحاب المصالح من حملة السندات والمقرضين والعمال. كما أن هناك بعض الإجراءات التي تم اتخاذها لتدعيم الممارسات الجيدة في السوق المصرية بالاتساق مع المعايير والقواعد العالمية، منها استحداث نظام الكتروني للتداول، تطبيق النظام الآلي للتسوية والمقاصة والحفظ المركزي ، وجود صندوق لضمان التسوية، إصدار قواعد جديدة للقيود بالبورصة ، إصدار معايير للمحاسبة المصرية تتسق مع مثيلاتها العالمية، إلزام الشركات بتقديم تقارير مالية ربع سنوية. أما بالنسبة للممارسات السلبية، فقد أشار التقرير إلى أن البنود التي تحتاج إلى تدعيم هي ما يرتبط بالإفصاح عما يتعلق بالملكية والإدارة؛ ومنها الإفصاح عن هياكل الملكية الصريحة والمستترة أو المتداخلة-Cross

holdings ومكافآت مجلس الإدارة والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية ، وكذلك يجب تدعيم ممارسات المحاسبة والمراجعة السليمة. كما إنه في غاية الأهمية أن يتم تطوير ممارسات مجالس الإدارة بالشركات، وتدعيم وتشجيع ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المكفولة.

وإذا كانت البنية التشريعية والتنظيمية في مصر قد تم إرسائها من خلال القوانين المشار إليها إلا إنه نظراً لديناميكية الحركة السريعة والمتلاحقة في أسواق المال والأعمال فإنه يستلزم المتابعة والتدقيق المستمر في مدى تنفيذ البنود المنظمة، مع التطوير المستمر للقائمين على تنفيذها لضبط أي من حالات التلاعب. ومن ناحية أخرى فإن التحديات المحلية والعالمية تستلزم استكمال تطوير إطار عمل حوكمة الشركات في مصر؛ ولذا فمن الخطوات الأخرى الواجب تفعيلها هي تطوير عدد من التشريعات المرتبطة بذلك مثل قانون الشركات الموحد وقانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وقانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار؛ وكذلك تطوير أداء القائمين على إدارة الشركات من الأجل الارتقاء بأداء مجلس الإدارة وهو عصب فعاليات حوكمة الشركات؛ وذلك من خلال التأكيد على أهمية وجود مديرين مستقلين، والمحافظة على حقوق المساهمين.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الاقتصادي، والقدرة على المنافسة في المدى الطويل، من خلال تأكيدها على الشفافية في معاملات الشركة. وتساهم في تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مديري ومجلس إدارة الشركة على تطوير إستراتيجية واضحة ومحددة للشركة، وضمان اتخاذ القرارات على أسس سليمة، كما تؤثر الحوكمة الجيدة في التطور والنمو، من خلال مساهمتها في زيادة مصادر الحصول على التمويل الخارجي، وتعظيم قيمة الشركة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، وتعظيم النمو الاقتصادي على المستوى الوطني وتخفيض البطالة . وتساهم حوكمة الشركات كذلك في تحسين الأداء التشغيلي من خلال توزيع الموارد

وإدارتها، بأفضل الطرق الممكنة مما يؤدي إلى تعظيم الثروة وتحسين العلاقات مع أصحاب المصالح في المنشأة، وتقلل حوكمة الشركات الجيدة من مخاطر تعرض الشركات للأزمات (حماد ، ٢٠٠٥) .

٣- الدراسات السابقة:

لقد أشارت بعض الدراسات إلى أهمية دور مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة في تقييد ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم زيادة جودة الأرباح. وفي ضوء مشكلة الدراسة والهدف منها، فإنه سيتم مناقشة تلك الدراسات بشيء من التفصيل على النحو التالي:

- دراسة (Laux&Laux,2009)

أشار الباحثان إلى أن تفهم العلاقة بين حوكمة الشركات، ومكافآت الإدارة التنفيذية، وإدارة الأرباح يمثل أمراً مهماً لكافة الأطراف المهتمة بالشركة. وقد هدفت الدراسة إلى فحص نوعين من المهام الخاصة بمجلس الإدارة، وهما: تصميم أو وضع آلية لنظام المكافآت والحوافز الخاصة بالإدارة التنفيذية، ومهمة الإشراف والرقابة على إعداد التقارير المالية. كما استهدفت الدراسة أيضاً دراسة تأثير تفويض المهام الخاصة بمجلس الإدارة إلى اللجان التابعة له على فعالية حوكمة الشركات، وبالتالي على مستوى إدارة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ، أولها أن تكوين لجان متخصصة تابعة لمجلس الإدارة يصب في مصلحة حملة الأسهم، حيث أن تفويض المهام الخاصة بهذه اللجان يؤدي إلى زيادة فعالية آليات الحوكمة، ومن ثم تدنية ممارسات إدارة الأرباح. وأن التقسيم الدقيق للمهام يساعد على أداء اللجان بشكل أكثر كفاءة نظراً لتفهم أعضاء كل لجنة للمهام المطلوب إنجازها. كما أن زيادة الحوافز والمكافآت للإدارة التنفيذية لا يشترط بالضرورة أن يؤدي إلى زيادة إدارة الأرباح، ويرجع ذلك إلى أنه في الوقت الذي تمثل فيه الحوافز دافعاً للتأثير المتعمد على الأرباح من قبل الإدارة، فإنه قد يزداد الدافع أيضاً لدى أعضاء لجنة المراجعة الداخلية لأداء المهام التي تستهدف منع أو ردع هذه الممارسات من قبل الإدارة، من خلال الرقابة على مدى نزاهة Integrity التقارير المالية.

- دراسة (Zhao&Chen,2008)

وقد تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في فحص العلاقة بين تعاقب مجلس الإدارة، وإدارة الأرباح وجودة الأرباح. والواقع أن هناك وجهتي نظر بشأن تأثير تعاقب مجلس الإدارة على إدارة الأرباح، أولهما يدور حول وجهة نظر "تحويل الملكية" Expropriation والتي تفترض سعي المديرين للتأثير المتعمد على الأرباح بهدف تحويل الثروة من حملة الأسهم إلى الإدارة. وبالتالي يري مؤيدو وجهة النظر السابقة أن تعاقب مجلس الإدارة يتيح الفرصة لزيادة حدة إدارة الأرباح، وبالتالي انخفاض جودة الأرباح. وثانيهما يدور حول سعي المديرين إلى تجنب المشاكل الناتجة عن إدارة الأرباح ، حيف تفترض أن تعاقب مجلس الإدارة يؤدي إلى عدم قيام المديرين بإدارة الأرباح تفادياً لمواجهة المشاكل والجزاءات القانونية بعد إعفائهم من مناصبهم، وبالتالي انخفاض حدة إدارة الأرباح، ومن ثم تحسين جودة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين تعاقب مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، وعلاقة طردية مع جودة الأرباح.

- دراسة (Chang&Sun,2008)

تناولت هذه الدراسة أثر الإفصاح الإلزامي عن استقلالية لجنة المراجعة وبعض الآليات الأخرى لحوكمة الشركات مثل دور الخبراء الماليين في لجنة المراجعة، ومدى الانفصال بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، على جودة الأرباح المحاسبية بعد صدور قانون Sarbanes- Oxely act SOX. وقد تم استخدام كل من المحتوى المعلوماتي للأرباح Earnings Informativeness ، وإدارة الأرباح كمؤشر لجودة الأرباح. وقد تم قياس المحتوى المعلوماتي للأرباح من خلال التعرف على ردود أفعال السوق للإعلان عن الأرباح، أما إدارة الأرباح فقد تم قياسها من خلال نماذج الاستحقاق الاختياري.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المحتوى المعلوماتي للأرباح وكل من درجة استقلال أعضاء لجنة المراجعة، ومدى وجود خبراء ماليين في لجنة المراجعة، ووجود انفصال بين كل من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب. هذا بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح، ودرجة

استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، ومدى وجود خبراء ماليين في لجنة المراجعة، وبالتالي وجود علاقة عكسية بين كل من إدارة الأرباح وجودة الأرباح. وكذلك وجود دور فعال لآليات حوكمة الشركات في الرقابة على سلوك الإدارة المتعلق بإدارة الأرباح، ومن ثم زيادة جودة هذه الأرباح. وخلصت الدراسة إلى أهمية آليات حوكمة الشركات وخاصة دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم تحسين جودة المعلومات المالية بصفة عامة والأرباح بصفة خاصة.

- دراسة (Lo,2008)

وقد تمثل الهدف من هذه الدراسة في استعراض العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح، والتعرف على درجة الدقة التي يمكن أن تمارس بها إدارة الأرباح، والتي قد تؤدي إلى صعوبة اكتشافها، بهدف تجنب الآثار السلبية التي يمكن حدوثها للإدارة والشركة من ناحية، وأملاً في تحقيق المنافع المرغوب فيها من قبل الإدارة من ناحية أخرى. وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح يترتب عليها العديد من الآثار السلبية. وأن المتضرر الأساسي من هذه الآثار هم مستخدمي التقارير المالية، بسبب انخفاض جودة الأرباح كنتيجة لعدم تمثيل تلك الأرباح للأداء الحقيقي للشركة. كما أن المديرين الذين يقومون بإدارة الأرباح يسعون إلى إخفاء الأدوات التي يستخدمونها في القيام بذلك، مما يستدعي نشر مزيد من الوعي المحاسبي بين مستخدمي التقارير المالية، وخاصة المستخدمين غير المتخصصين، وذلك بهدف تنمية قدراتهم على اكتشاف إدارة الأرباح من ناحية، وتقليص قدرات المديرين على إدارة الأرباح من ناحية أخرى.

- دراسة (Machuga and Teitel , 2007)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير جودة الأرباح بقانون حوكمة الشركات المطبق في المكسيك سنة 2000 والهادف إلى تشجيع الإدارة على إصدار تقارير مالية تتمتع بقدر أكبر من الدقة والشفافية والإفصاح. وقد تم قياس جودة الأرباح من خلال عدة مقاييس هي:

أ - نسبة القيمة المطلقة للتغير في الدخل مقسومة على القيمة المطلقة للتغير في التدفقات النقدية ($\Delta NI/\Delta CCF$) وتبين هذه النسبة درجة حدوث تمهيد للدخل .

ب - توقيت الاعتراف بالخسائر.

ج - المستحقات غير العادية.

ودلت نتائج الدراسة على أن جودة الأرباح ازدادت بعد تطبيق قانون حوكمة الشركات.

- دراسة (Altamuro & Beatty, 2006)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تبني متطلبات Deposit Insurance (FDICIA) Corporation Improvement المتعلقة بالرقابة الداخلية على جودة الأرباح باستخدام ثلاثة مقاييس لجودة الأرباح هي : استمرارية الأرباح، وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومعامل استجابة الأرباح (ERC) ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم مقارنة مقاييس جودة الإرباح السابقة لفترة ما قبل تطبيق متطلبات (FDICIA) وما بعدها لعينة شملت جميع البنوك في الفترة من سنة 1986 - 1992 كفترة ما قبل التطبيق، وجميع البنوك في الفترة من سنة 1995 - 2001 وتم استبعاد سنتي 1993 و 1994 باعتبارهما سنتي تطبيق لمتطلبات (FDICIA)، وبمقارنة مقاييس جودة الأرباح قبل فترة التبني لمتطلبات (FDICIA) بما بعدها، توصلت الدراسة إلى أن هذه المتطلبات المتعلقة بالرقابة الداخلية أدت إلى تحسن مقاييس جودة الأرباح بعد تطبيق المتطلبات.

دراسة (أبو العزم، ٢٠٠٦)

اهتمت تلك الدراسة بدراسة أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية، وركزت الدراسة على لجنة المراجعة باعتبارها إحدى آليات حوكمة الشركات، ولها علاقة مترابطة بالمراجعة الداخلية. وخلصت الدراسة في إطارها النظري إلي أن لجنة المراجعة تعد أحد الآليات الهامة

لحوكمة الشركات، كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن قواعد حوكمة الشركات في مصر والخاصة بلجان المراجعة الداخلية، تزيد من ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية إذا ما تم الالتزام بها.

- دراسة (AFAANZ Newsletter , 2005)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة الأرباح المقاسة بالمستحقات الكلية من خلال استخدام نموذج (Richardson,2003) لقياس جودة الأرباح - والذي يعتمد على المستحقات الكلية (Total Accruals) - وبين ثلاثة جوانب للحوكمة هي - : ملكية المديرين لأسهم الشركة، واستقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين ملكية المديرين لأسهم في الشركة، أما استقلالية مجلس الإدارة وكذلك حجم مجلس الإدارة فلم يوجد بينهما وبين جودة الأرباح علاقة حسب ما توصلت إليه هذه الدراسة.

دراسة (عبد الفتاح، ٢٠٠٥)

استهدفت تلك الدراسة إبراز دور المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية في دعم نظام حوكمة الشركات، وخلصت الدراسة إلى أن هناك ترابط وتوافق على المستوى الدولي بين مبادئ حوكمة الشركات، ومعايير المراجعة الداخلية، كما أن هناك توجه دولي نحو تعظيم قيمة المراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال، بهدف تعظيم قيمة المنشأة وتقليل مخاطرها المالية والتشغيلية. وبالتالي فإن محور اهتمام تلك الدراسة قد تركز في تعظيم قيمة المنشأة والسعي نحو تخفيض المخاطر التي تواجهها عن طريق تفعيل دور لجان المراجعة الداخلية.

- دراسة (Agrawal & Chadha, 2004)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وبين تعرض الشركات لعملية إعادة صياغة تقاريرها المالية، واختبار تلك العلاقة ، تم الاعتماد على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والخبرة المالية التي يتمتعون بها وكذلك استقلالية أعضاء لجنة المراجعة وخبرتهم المالية ، بالإضافة إلى اختبار تأثير

رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة المراجعة . ومن خلال اختبار العلاقة بين هذه العوامل وبين تعرض الشركات لعملية إعادة صياغة تقاريرها المالية، توصلت الدراسة إلى إن احتمالية تعرض الشركات لعملية إعادة صياغة تقاريرها المالية تتخفّض بوجود مجلس إدارة ولجنة مراجعة يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية وبالخبرة المالية، كما أن احتمال تعرض الشركات لعملية إعادة صياغة تقاريرها المالية تزداد في الحالات التي يكون فيها المدير التنفيذي ينتمي إلى العائلة التي أسست الشركة.

يتضح من نتائج أغلب الدراسات السابقة وجود اثر سلبي لإدارة الأرباح على جودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية، وأن هناك ترجيح احتمال قيام المديرين بالتلاعب أو التأثير المتعمد على المعلومات المحاسبية بهدف تعظيم منفعتهم. ويتفق الباحث مع ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة من أن زيادة مشاركة الإدارة في ملكية الشركة قد يكون دافعاً لها لأن تكون منحازة إلي جانب حملة الأسهم، ويرجع ذلك إلي أن الإدارة في هذه الحالة تكون أكثر حرصاً على تعظيم قيمة الشركة واستمرارها في السوق، ومن ثم فمن المتوقع أن تكون ممارسات إدارة الأرباح عند حدها الأدنى، حيث أن أي أضرار تصيب الشركة من جراء ذلك سوف تنعكس أيضاً على إدارة الشركة . كما يتفق الباحث مع ما توصل إليه (Laux&Laux,2009) فيما يتعلق بأن وجود لجان متخصصة وتابعة لمجلس الإدارة يصب في مصلحة حملة الأسهم، ووفقاً لذلك يتم تفويض مهمة تصميم نظام الحوافز الخاص بالإدارة التنفيذية إلي لجنة الحوافز والمكافآت، بينما يتم تفويض مهمة الإشراف والرقابة إلي لجنة المراجعة الداخلية، مع مراعاة أن وجود هذه اللجان فقط لا يكفي لتحقيق الأهداف المطلوبة منها، حيث انه لابد من توافر الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتسمون بالخبرات اللازمة والاستقلالية.

كما أوضحت نتائج الدراسات السابقة أيضاً، أنه كلما كانت هناك مخاطر متزايدة من تعرض الشركة للتعثر المالي، كلما كان هناك زيادة كبيرة في الاستحقاق الاختياري الموجب (المغالاة في الأرباح) ، وأن آليات حوكمة الشركات تمثل الأداة التي يمكن أن تواجه ممارسات إدارة الأرباح، حيث يترتب على هذه

الآليات ليس فقط تحسين أداء الشركة، ولكن أيضاً تقليل احتمالات تعرض الشركة للتعرض المالي أو الإفلاس. ومن ثم فإن إدارة الأرباح يمكن النظر إليها باعتبارها "أمراً غير مرغوب فيه" من وجهة نظر كل من المحاسبين وغير المحاسبين، حيث يرى المحاسبون أن إدارة الأرباح تتعارض مع إمكانية الاعتماد أو الثقة في القوائم المالية. بينما يرى غير المحاسبين أن هناك ارتباط بين كل من إدارة الأرباح والتلاعب. إلا أنه من جهة أخرى، ونظراً لأن إدارة الأرباح نتيجة طبيعية للمرونة (تعدد الخيارات) المتضمنة في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، إلي جانب استخدام الأحكام الشخصية من قبل المديرين، فإن إدارة الأرباح يمكن اعتبارها "أمراً مقبولاً" لكل من المحاسبين الذين يكون بوسعهم التعبير عن الأداء الاقتصادي للشركة بشكل أفضل، وغير المحاسبين مثل حملة الأسهم، الذين تتضاعف ثروتهم من إدارة الأرباح، كما أن تأثير سوق المال بالربحية قد يجعل من إدارة الأرباح وسيلة أساسية لمنفعة الإدارة.

وبصفة عامة يستخلص الباحث من نتائج الدراسات السابقة وجود علاقة بين إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية، وأن الأدوات شائعة الاستخدام لإدارة الأرباح تتمثل في الأحكام الشخصية والتقديرية المحاسبية من قبل الإدارة، إلي جانب التحكم في توقيت حدوث بعض العمليات المؤثرة على الأرباح المحاسبية. بالإضافة إلي ذلك فإنه لتحقيق المنافع قصيرة الأجل من وراء ممارسات إدارة الأرباح، يحرص المديرين على إخفاء تلك الأدوات المستخدمة في التأثير على رقم الأرباح. وتلعب آليات حوكمة الشركات، وخاصة الدور الذي يقوم به مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة الذين يتمتعون بالاستقلالية والخبرة المالية، دوراً هاماً في مواجهة ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم تحسين جودة الأرباح وجودة التقارير المالية.

٤ - العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح:

اتضح من استعراض نتائج الدراسات السابقة وجود علاقة بين إدارة الأرباح وحوكمة الشركات. وتعمل آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية على حماية وضمأن حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال المنشأة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة المنشأة. ولقد حاول

واضعو السياسات المحاسبية السيطرة على النظام المحاسبي من خلال جميع الوسائل والقوانين والتشريعات بشكل ينظم العلاقة بين أصحاب حقوق الملكية والإدارة ويضمن ولاء الإدارة لمصالح أصحاب حقوق الملكية وإبعادها عن التحيز لأية مصالح ذاتية ضمن اطار نظرية الوكالة (Agency Theory) . ومن ثم فإن للحكومة دوراً هاماً في عملية الإشراف والرقابة من خلال الأدوار التي يقوم بها كل من مجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة الداخلية فيها، ومن هنا سيتم تناول العلاقة بين جوانب حوكمة الشركات المتعلقة بكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة الداخلية وعلاقة كل منهما بجودة الأرباح.

٤-١ مجلس الإدارة:

نتيجة للتطورات الصناعية التي حدثت في الفترة الأخيرة، وما أفرزته من منافسة كبيرة بين الشركات، وكذلك انفصال الملكية عن الإدارة؛ فقد أصبح من الضرورة بمكان إيجاد الجهات التي تتولى مهمة الرقابة والإشراف على الوكلاء (المديرين) من قبل الموكلين (الملاك) وذلك استناداً إلى نظرية الوكالة (عبد الحميد ، ٢٠٠٧م) ويعتبر مجلس الإدارة أهم الجهات التي تتولى هذه العملية. ولقد تضمنت قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر العديد من النصوص بهدف تفعيل دور مجلس الإدارة، حيث اشتملت تلك القواعد على إجراءات تشكيل مجلس الإدارة ومدة العضوية، وأنشطة ومهام المجلس ونشاطه ، والتي تضمنت قيامه بمراجعة نظم الرقابة الداخلية، وترشيح مراجع الحسابات بناء على توصية لجنة المراجعة، وللمجلس الحق في الحصول على كافة المعلومات والتقارير المالية وغير المالية عن الشركة.

ويعد مجلس الإدارة أحد الآليات الحاكمة لأداء المديرين في الشركات المساهمة من وجهة نظر حملة الأسهم، وذلك لانتخابه من قبلهم بشكل مباشر. ويتولى مجلس الإدارة مهمة الرقابة على أداء المديرين للحد من سلوكهم غير المرغوب، ووضع استراتيجيات الشركة التي تهدف إلي تعظيم الأرباح. ولكي يستطيع مجلس الإدارة أن يؤدي مهامه على الوجه الأكمل، فإنه يلزم توافر بعض الخصائص الأساسية ذات العلاقة بمجلس الإدارة وهي :

٤-١-١ ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة

تساعد ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة في تخفيض تضارب المصالح بين الملاك وبين المديرين، وكلما زادت ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة أدى ذلك إلى تحسن في إدارة الشركة من خلال تخفيض تكلفة الوكالة. وبالتالي فإن الإدارة التي لا تمتلك جزء من رأس مال الشركة تعي تماماً لمنافعها وتضع شهرتها الإدارية واستقرارها الوظيفي في مقدمة أهدافها، وتتنظر إلى أداء المنشأة على أنه الوسيلة الفاعلة لدي حملة الأسهم لتقييم جهودها، ولأجل ذلك قد تلجأ إلى وسائل تمهيد الدخل الذي قد يؤثر سلباً على جودة الأرباح (Beasley, et al.,2000). ومن ثم فإن امتلاك الإدارة لجزء من رأس مال المنشأة سوف يحفزها نحو اختيار الأنشطة التي تعظم من ربحية المنشأة، وبالتالي فإن مصلحة الإدارة في هذه الحالة تتمثل في العائد الذي ستحصل عليه من توزيعات الأرباح نتيجة امتلاكها حصة من أسهم المنشأة، وكذلك ما سيترتب على تلك التوزيعات من ردود فعل إيجابية عند المتعاملين في سوق الأوراق المالية التي ستعكس بدورها على أسهم المنشأة مما يتيح لحاملها تحقيق عوائد سوقية ربما تكون غير عادية.

وتشير نتائج الدراسات السابقة التي استهدفت اختبار العلاقة بين الملكية الإدارية وقيمة الشركة إلى عدم اتفاقها حول شكل دالة العلاقة، فقد أوضحت دراسة (Siregar & Utamma, 2008) التي استهدفت فحص العلاقة بين قيمة الشركة والملكية الإدارية من خلال بيان أثر التغيير في حقوق الملكية الإدارية على التغيير في القيمة السوقية لأسهم الشركة، أن شكل العلاقة يأخذ دالة غير خطية، حيث تكون العلاقة بين قيمة المنشأة والملكية الإدارية موجبة هامة حتى تصل إلى نقطة معينة يصبح بعدها أثر أي زيادة في الملكية الإدارية سلبية على قيمة المنشأة. كما أوضحت نتائج دراسة (Chen ,et al.,2006) التي بحثت العلاقة بين قيمة المنشأة والملكية الإدارية والاستثمارات، أن العلاقة تأخذ شكل حرف U ، وأن العلاقة بين قيمة المنشأة والملكية الإدارية هي علاقة غير خطية، حيث أظهرت النتائج أن قيمة المنشأة ترتبط بعلاقة إيجابية مع المستوى المنخفض للملكية الإدارية وعلاقة سالبة مع المستوى المرتفع .

وفيما يتعلق بجودة الأرباح، فإن ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة من المتوقع أن تؤدي إلى تخفيض الحافز الموجود لديهم للإفصاح عن الأرباح بما ينسجم ومصالحهم الخاصة، حيث أن الإفصاح عن الأرباح تبعا للمصالح الخاصة يؤدي إلى تخفيض مستوى جودة الأرباح، وبالتالي من المتوقع أن يكون هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، مماثلة لتلك العلاقة الموجودة بين ملكية مديري مجلس الإدارة لأسهم الشركة وبين أداء الشركة.

٤-١-٢ حجم مجلس الإدارة

يعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة عاملا هاما في فعالية مجلس الإدارة، ولكن الدراسات التي تناولت حجم مجلس الإدارة لم تقدم دليلا واضحا حول العلاقة بين حجم المجلس وبين فاعليته في الرقابة، حيث أشارت نتائج دراسة (Chang & Sun, 2008) إلى أن مجلس الإدارة الأكبر حجما أقل فاعلية، أما دراسة (Laux & Laux, 2008) فقد بينت أن مجلس الإدارة كبير الحجم يقدم منفعة للشركة من خلال تنوع خبرات أعضائه وقدرتهم على التعامل مع البيئة بشكل أفضل. وتعتبر الأدلة التي تربط بين جودة التقارير المالية وبين علاقتها بحجم مجلس الإدارة مختلطة، فبينما يجد (Beasley, 2000) علاقة ايجابية بين حجم مجلس الإدارة واحتمال التلاعب في التقارير المالية. فان (Abbott et al, 2004) لم يجد أي علاقة بين جودة التقارير المالية وبين حجم مجلس الإدارة. وبالنظر إلى قانون الشركات المصري نجد انه ترك تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة للنظام الأساسي للشركة شريطة أن لا يقل عدد أعضاء المجلس عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضوا . ونظرا لعدم وضوح نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة وعلاقته بجودة التقارير المالية والتي تعبر عن جودة الأرباح، فلا بد من اختبار مثل هذه العلاقة في البيئة المصرية للتعرف فيما إذا كانت مثل هذه العلاقة موجودة أم لا وما هو اتجاهها وشكلها.

٤-١-٣ استقلالية مجلس الإدارة

تلعب استقلالية مجلس الإدارة دورا هاما في عملية الحد من تضارب المصالح بين الملاك

وبين المديرين، وتعتبر استقلالية مجلس الإدارة من أهم الخصائص التي تعزز قيام مجلس الإدارة بمهامه الإشرافية والرقابية والتي لها دور بالغ في الحد من قدرة المديرين على التصرف بما يخدم مصالحهم الخاصة دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الملاك.

وهناك ثلاث خصائص رئيسية يمكن الاعتماد عليها للوقوف على استقلالية مجلس الإدارة وهي (حماد، ٢٠٠٥) :

أ - أن يضم مجلس الإدارة أعضاء غير تنفيذيين .

ب - أن يتم فصل الأدوار الرئيسية بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

ج - وجود لجنة تعيين أو ترشيح للوظائف مستقلة تتبع للإدارة التنفيذية

وتعتبر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من المزايا التي تفضلهم على الأعضاء الآخرين، حيث أن أعضاء المجلس غير المستقلين تتوفر لديهم القدرة على التصرف وفق مصالحهم، كما أن أعضاء مجلس الإدارة الذين لا يشغلون وظائف تنفيذية يسعون إلى تحسين سمعتهم فيما يتعلق بقدرتهم وخبرتهم في الرقابة على القرارات الإدارية والرقابة بشكل عام . وتشير دراسة (Dechow et al., 2002) أن الشركات التي لديها نسبة عالية من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة أقل تعرضاً للعقوبات المفروضة من قبل هيئة الأوراق المالية الأمريكية

وتلعب عملية الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (عضو مجلس الادارة المنتدب) دوراً هاماً في فاعلية وكفاءة المجلس ، بحيث لا يسند منصباً رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (عضو مجلس الادارة المنتدب) لنفس الشخص. إذ أن دمج دور المدير العام بدور رئيس مجلس الإدارة سيجعل المنشأة تحت إدارة شخص واحد، وسيسمح هذا الوضع لذلك الشخص بالسيطرة على المعلومات المتاحة عن أنشطة المنشأة وتقديمها إلي أعضاء المجلس بالطريقة التي يراها مناسبة ومتفقة مع أهدافه، مما يضعف من دور المجلس وفاعليته في الرقابة على أداء المديرين (Yu, and Sivaram, 2008). وبالنظر إلى التشريعات

المصرية، فلم تشترط تعليمات الإفصاح ولا قانون الشركات أو قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر، ضرورة الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام . وبما أن استقلالية مجلس الإدارة لها دور هام في فعالية وكفاءة المجلس في قيامه بالمسؤوليات المنوطة به فمن المتوقع أن يكون هناك علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح.

٤-٢ لجنة المراجعة

تعتبر عملية الإشراف على إعداد البيانات المالية للشركة من الواجبات الأساسية المناطة بلجنة المراجعة الداخلية، كما تقوم هذه اللجنة بمتابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومتابعة عمل المراجع الخارجي . وحتى تقوم هذه اللجنة بتلك الواجبات على الوجه الأكمل، لابد وان يتوفر لها القدر الكافي من الاستقلالية، وان تتكون من أعضاء يتمتعون بالخبرة الملائمة للقيام بالمهام المطلوبة منها على الوجه المطلوب، وسيتم فيما يلي تناول أهم الخصائص التي يجب أن تتمتع بها لجنة المراجعة.

٤-٢-١ استقلالية لجنة المراجعة

تعتبر استقلالية لجنة المراجعة من أهم التوصيات التي جاءت بها (Blue Ribbon Committee) 1999, (BRC) لتحسين فعالية لجنة المراجعة الداخلية . وقد كانت لجنة المراجعة الداخلية محور تركيز العديد من الدراسات السابقة، وتشير (SEC,1999) إلى أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة الداخلية يتوقع أن تؤدي إلى تحسين عملية إعداد التقارير المالية، وقد تم إثبات الأثر الإيجابي لاستقلالية لجنة المراجعة في تحسين عملية إعداد التقارير المالية، من خلال دراسات متعددة (Beasley et al., 2000)، كما أثبتت دراسة (Abbott et al., 2004) وجود علاقة سلبية بين عملية خضوع الشركات لإعادة صياغة التقارير المالية (Restatement) وبين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة مما يعني أن استقلالية لجنة المراجعة لها اثر ايجابي فيما يتعلق بعملية إعداد التقارير المالية، وحيث إن الدراسات السابقة استخدمت عملية إعادة صياغة

التقارير المالية كمقياس لتحديد مستوى جودة الأرباح ، فمن المتوقع أيضا أن يكون هناك علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وبين جودة الأرباح المقاسة باستخدام المستحقات .

٤-٢-٢ نشاط لجنة المراجعة

للوصول إلى الفائدة المرجوة من استقلال لجنة المراجعة الداخلية وخبرتها، لا بد وان تكون اللجنة فعالة ونشطة في القيام بواجباتها ومسئولياتها. وقد تطرقت العديد من الدراسات إلى موضوع نشاط لجنة المراجعة مثل دراسة كل من (Chan & Lee., 2008) و (Abbott et al.,2004).

وقد اعتمدت هذه الدراسات عدد اجتماعات لجنة المراجعة كمقياس لنشاط اللجنة . وبالنظر إلى الدراسات التي تناولت العلاقة ما بين نشاط لجنة المراجعة وبين احتمالية حدوث تلاعب في التقارير المالية نجد أن (Abbott et al., 2004) قد توصل إلى أن الشركات التي تجتمع لجنة المراجعة فيها مرتين سنويا كحد ادني، تكون احتمالية تعرضها للعقوبات الناتجة عن مشاكل التقارير المالية أقل. وبشكل مشابه فإن نتائج دراسة (Chan & Lee, 2008) توصلت إلى أن الشركات التي تبين وجود تلاعب في تقاريرها المالية كانت لجنة المراجعة فيها تجتمع مرة واحدة سنويا، أما الشركات التي كانت لجنة المراجعة فيها تجتمع ما بين مرتين إلى ثلاث مرات سنويا فلم يبين وجود تلاعب في تقاريرها المالية.

ومن خلال ما توصلت إليها نتائج الدراسات التي بحثت في موضوع نشاط لجنة المراجعة، يتضح أن الزيادة في تكرار الاجتماعات تؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية؛ وذلك بافتراض أن الزيادة في عدد الاجتماعات يعطي أعضاء لجنة المراجعة الداخلية المزيد من الوقت لتقييم التقارير المالية بشكل أفضل . وبالرجوع إلي قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر فقد تطلبت ضرورة اجتماع لجنة المراجعة الداخلية بشكل دوري على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربع اجتماعات سنويا، وتقديم تقاريرها إلى مجلس الإدارة . ومن خلال ما سبق يلاحظ أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة الداخلية يؤثر في تحسين جودة التقارير المالية،

مما يعني أنه قد يكون له أثر على جودة الأرباح . ومن هنا ستم دراسة العلاقة بين نشاط لجنة المراجعة المقاس بعدد الاجتماعات السنوية وبين جودة الأرباح.

٥ - فرضيات الدراسة :

في ضوء ما تم استعراضه من الدراسات السابقة وفي إطار العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح

، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي :

الفرضية الأولى :

أن زيادة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة تؤدي إلى خفض الحافز لديهم للتصرف بشكل يؤدي إلى إصدار تقارير مالية تتلاءم ومصالحهم الشخصية. وبالتالي فمن المتوقع أن يكون هناك علاقة بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وبين جودة الأرباح. لذلك جاءت هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة وبين جودة الأرباح :

H 1 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وبين جودة الأرباح.

الفرضية الثانية:

تعتبر الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية من وظائف مجلس الإدارة ، وبالتالي فإن حجم المجلس قد يؤثر في فعالية الرقابة. ونظراً لتضارب نتائج الدراسات السابقة بشأن طبيعة العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وجودة الأرباح، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن المجلس ذو الحجم الأصغر أكثر فعالية في الرقابة ، بينما توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي. لذلك تم

صياغة هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح :

H 2 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح .

الفرضية الثالثة :

أشارت نتائج الدراسات السابقة إلى أن مجلس الإدارة المستقل له اثر ايجابي في الحد من قدرة الإدارة على التلاعب في التقارير المالية، وأن لمجلس الإدارة المستقل أثراً ايجابيا في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير المالية، وبالتالي فمن المتوقع أيضا أن يكون هناك علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح. لذلك جاءت هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح:

H 3 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح .

الفرضية الرابعة

تعتبر استقلالية لجنة المراجعة من أهم العوامل التي تؤثر في جودة عمل اللجنة، وقد كانت استقلالية لجنة المراجعة وأثرها على التقارير المالية محور اهتمام العديد من الدراسات السابقة . بالتالي فمن المتوقع أن يكون هناك علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة الأرباح، لذلك جاءت هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وبين جودة الأرباح :

H 4 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلال لجنة المراجعة وبين جودة الأرباح .

الفرضية الخامسة

لن يكون هناك أهمية لاستقلالية لجنة المراجعة ما لم تكن اللجنة فعالة في القيام بواجباتها ومسؤوليتها ، وهذا ما يعبر عنه بنشاط وفعالية لجنة المراجعة، وبالتالي من المتوقع أن يكون هناك علاقة بين نشاط لجنة المراجعة وبين جودة الأرباح. لذلك جاءت هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة وبين جودة الأرباح:

H 5 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشاط لجنة المراجعة وبين جودة الأرباح .

الدراسة التطبيقية

في ضوء ما تم استعراضه في الإطار النظري ، تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وأساليب جمع وتحليل البيانات ونموذج وطرق قياس متغيرات الدراسة ، والأساليب الإحصائية المستخدمة في دراسة وتحليل نتائج الدراسة وذلك على النحو التالي:

١ - مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من سنة ٢٠٠٧م إلى سنة ٢٠٠٩م، وقد بلغ متوسط عدد الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال فترة الدراسة ١٤٦ شركة، وذلك وفقاً للبيانات الموجودة بموقع البورصة المصرية. http://www.egyptse.com/index_a.asp . وتضم عينة الدراسة الشركات التي تحقق الشروط

التالية :

- تتوفر لها البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات الدراسة .
 - أن تكون أسهم الشركات المختارة نشطة.
 - أن لا تكون أسهم الشركة قد أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة.
- وبمراعاة هذه الأسس تم اختيار عينة عشوائية مكونة من ٤٥ شركة من الشركات التي استوفت الشروط السابقة، تمثل ٣١ % تقريبا من شركات مجتمع الدراسة . ويبين الجدول التالي جدول رقم (١) القطاعات التي تنتمي إليها الشركات الممثلة للعينة، وعدد ونسبة هذه الشركات بالنسبة لإجمالي مفردات العينة، وبشكل عام تعتبر هذه العينة مناسبة وممثلة لمجتمع الدراسة.

جدول رقم (١) عينة الدراسة والقطاعات التي تنتمي إليها

النسبة المئوية	عدد الشركات	القطاع
٢٠%	٩	قطاع التشييد ومواد البناء
١٨%	٨	قطاع العقارات
١١%	٥	قطاع الكيماويات
١٣%	٦	قطاع الأغذية والمشروبات
١٦%	٧	قطاع الخدمات المالية
٩%	٤	قطاع الملابس والمنسوجات
٩%	٤	قطاع السياحة والترفيه
٤%	٢	قطاع الاتصالات
١٠٠%	٤٥	الإجمالي

٢- أساليب جمع وتحليل البيانات:

- تم الاعتماد على البيانات الواردة بالتقارير المالية السنوية للشركات والموجودة بأدلة الشركات المساهمة على موقع البورصة المصرية.
- تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين جوانب حوكمة الشركات (المتغيرات مستقلة) وبين جودة الأرباح (المتغير تابع).
- تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي Eviews للقيام بالاختبارات الإحصائية.

- تم إجراء اختبارات التحقق من مدى ملائمة بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي، وذلك من خلال اختبار خاصة التوزيع الطبيعي لهذه البيانات، بالإضافة إلى احتساب المستحقات الكلية التي سيتم الاعتماد عليها كمقياس لجودة الأرباح.

٣- نموذج الدراسة وقياس المتغيرات:

لاختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح والتعرف على شكل واتجاه هذه العلاقة في حال وجودها، سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد ، وتتمثل متغيرات الدراسة في الجوانب التي تتكون منها حوكمة الشركات، والتي تمثل المتغيرات المستقلة، وجودة الأرباح والتي تمثل المتغير التابع ، وقد تم إضافة المتغير الخاص باللوغاريتم الطبيعي لأصول الشركة لاستبعاد تأثير حجم الشركة على جودة الأرباح، ويتخذ نموذج الدراسة بمتغيراته المستقلة (حوكمة الشركات) والمؤثرة على المتغير التابع (جودة الأرباح) الشكل التالي:

$$|TACC| = \alpha + \beta_1(BOW) + \beta_2(BOZ) + \beta_3(BI) + \beta_4(ACI) + \beta_5(ACE) + \beta_6(LOGASST) + \epsilon$$

حيث أن:

TACC = القيمة المطلقة للمستحقات الكلية .

BOW = ملكية مجلس الإدارة لأسهم الشركة .

BOZ = حجم مجلس الإدارة

BI = استقلالية مجلس الإدارة .

ACI = استقلالية لجنة المراجعة .

ACE = نشاط لجنة المراجعة .

LOGASST = اللوغاريتم الطبيعي لأصول الشركة الكلية.

وقد تم إجراء اختبارات التحقق من مدى ملائمة بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي، وذلك من خلال اختبار خاصية التوزيع الطبيعي لهذه البيانات، بالإضافة إلى احتساب المستحقات الكلية التي سيتم الاعتماد عليها كمقياس لجودة الأرباح. ويبين الجدول التالي (جدول رقم ٢) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (٢) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

المتغير	الوسط الحسابي	أعلى مشاهدة	أدنى مشاهدة
القيمة المطلقة للمستحقات الكلية	٠.١٠٨٩	٠.٦٥١٢	٠.٠٠٢٤
نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة	٠.١٥٩٩	٠.٨٨٩٧	٠.٠٠٠
حجم مجلس الإدارة	٧.٩٧٦٤	١٥	٣

يتضح من الجدول رقم (٢) أن الوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الكلية بلغ (٠.١٠٨٩) وقد بلغت أكبر مشاهدة (٠.٦٥١٢) أما أدنى مشاهدة فقد كانت (٠.٠٠٢٤) ، كما أن نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة بلغت في المتوسط (٠.١٥٩٩)، أما أكبر مشاهدة فقد كانت (٠.٨٨٩٧) ، وقد كانت قيمة اصغر مشاهدة (٠.٠٠٠) ، أما حجم مجلس الإدارة فقد بلغ في المتوسط (٧.٩٧٦٤)، وقد كانت أكبر مشاهدة (١٥) ، واصغر مشاهدة (٣) وكانت جميع الإحصاءات الوصفية السابقة لما مجموعه (١٣٥) مشاهدة خلال فترة الدراسة . وفيما يلي سيتم استعراض كيفية قياس كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

أولاً : المتغير التابع (جودة الأرباح)

وقد تم استخدام نموذج المستحقات الكلية المستخدم من قبل (Richardson,2003) لقياس (المتغير التابع)

جودة الأرباح

$$|TACC| = \Delta WC + \Delta NCO + \Delta FIN$$

حيث أن:

$$|TACC| = \text{التغير في الأصول غير النقدية} - \text{التغير في الالتزامات}$$

$$\Delta WC = \text{التغير في الأصول المتداولة التشغيلية} [\text{الأصول المتداولة} - (\text{النقدية} +$$

الاستثمارات المتداولة)] - التغير في الالتزامات المتداولة التشغيلية [الالتزامات المتداولة

- الديون قصيرة الأجل]

$$\Delta NCO = \text{التغير في الأصول غير المتداولة التشغيلية} [\text{الأصول غير المتداولة} -$$

الاستثمارات غير المتداولة] - التغير في الالتزامات غير المتداولة التشغيلية [الالتزامات غير

المتداولة - الديون طويلة الأجل]

$$\Delta FIN = \text{التغير في الأصول المالية} [\text{الاستثمارات المتداولة وغير المتداولة}] - \text{التغير في}$$

الالتزامات المالية [الديون قصيرة الأجل] .

وقد تم تقسيم كل من العناصر السابقة على متوسط الأصول الكلية للشركة (مجموع الأصول للسنة

السابقة والسنة الحالية مقسوم على ٢) . فكلما كانت المستحقات الكلية أكبر يدل ذلك على تدني

مستوى جودة الأرباح أما انخفاض المستحقات الكلية فيدل على ارتفاع مستوى جودة الأرباح

ثانياً : المتغيرات المستقلة

سيتم قياس المتغيرات المستقلة التي تمثل عناصر حوكمة الشركات التي تضمنها نموذج الدراسة وفقاً لما

يلي:

١- ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة (BOW) : وسوف يتم قياس هذا المتغير وذلك بقسمة

عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة على المجموع الكلي للأسهم.

٢- حجم مجلس الإدارة (BOZ) : وسيتم قياسه من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة.

٣- استقلالية مجلس الإدارة (BI) : وسيتم قياس هذا المتغير من خلال الفصل بين وظيفتي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة حيث انه إذا تم الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة وبين المدير التنفيذي ستعطى قيمة (1) ، أما إذا لم يكن هناك فصل ستعطى قيمة (0) .

٤- استقلالية لجنة المراجعة (ACI) : وقد تم إثبات الأثر الايجابي لاستقلالية لجنة المراجعة في تحسين عملية إعداد التقارير المالية، من خلال دراسات متعددة تطلبت أن تتكون لجنة المراجعة من أعضاء غير تنفيذيين ، وبالتالي سيتم اعتماد هذه الخاصية لتحديد مدى استقلالية لجنة المراجعة، حيث سيتم إعطاء لجنة المراجعة التي تتكون من أعضاء غير تنفيذيين بالكامل القيمة (1)، أما إذا لم يكن جميع الأعضاء غير تنفيذيين فستأخذ القيمة (0) .

٥- نشاط لجنة المراجعة (ACE) : اعتمدت الدراسات السابقة عدد اجتماعات لجنة المراجعة كمقياس لنشاط اللجنة، وقد تطلبت قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر ضرورة اجتماع لجنة المراجعة الداخلية بشكل دوري على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربع اجتماعات سنويا، وتقديم تقاريرها إلى مجلس الإدارة ، وبالتالي سيتم إعطاء لجنة المراجعة التي تجتمع أربع مرات سنويا القيمة (1)، أما التي لم تصل عدد اجتماعاتها إلى أربع مرات ستأخذ القيمة (0) .

٦- اللوغريتم الطبيعي لأصول الشركة (LOGASST) : تم ادخال هذا المتغير لضبط العلاقة بين جودة الأرباح وبين حوكمة الشركات واستبعاد تأثير حجم الشركة عليها.

٤- اختبار فرضيات الدراسة:

تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين جوانب حوكمة الشركات (المتغيرات مستقلة) وبين جودة الأرباح (المتغير تابع). وفي ضوء نموذج الدراسة تم التوصل إلي النتائج التالية المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة كما يتضح من الجدول التالي (جدول رقم ٣)

جدول رقم (٣) ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

Prob.	T-Statistic	Coefficient	المتغير
٠.٠١٩٦	٢.٤٥٩	٠.٠٤٩٦٨٧	ملكية مجلس الإدارة (BOW)
٠.٣٩٨٩	٠.٧٥١-	٠.٠٠١٦٤٨-	حجم مجلس الإدارة (BOZ)
٠.٢٩٩٧	١.١٢١٥	٠.١٠٥٩٧٨	استقلالية مجلس الإدارة (BD)
٠.٠٠٠٠	١٣.٢٠٨-	٠.١٦٩٤١٣ -	استقلالية لجنة المراجعة (ACI)
٠.٨٩٧٩	٠.١٣٠٩-	٠.٠٠٢٠١٨ -	نشاط لجنة المراجعة (ACE)
٠.٤٦٠١			Adjusted R- squared

الفرضية الأولى

تهدف هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم

الشركة، وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العدمية على النحو التالي:

H 1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة

وبين جودة الأرباح.

يتبين من الجدول السابق (جدول رقم ٣) أن الأهمية الإحصائية قيمة (Prob) للمتغير المستقل نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة بلغت (٠.٠١٩٦)، مما يعني رفض الفرضية العدمية السابقة، أي أن هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وتبين قيمة Coefficient البالغة (٠.٠٤٩٦٨٧) أن العلاقة بين المستحقات الكلية وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة هي علاقة طردية، ما يعني أن العلاقة بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة علاقة عكسية، حيث أن زيادة نسبة المستحقات الكلية تعني انخفاض مستوى جودة الأرباح - وبالتالي فإن زيادة نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح؛

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج (دراسة AFAANZ, 2005)، وقد يشير ذلك إلى أن زيادة نسبة الملكية تؤدي إلى زيادة في القدرة على التدخل في القرارات كما يمكن أن تؤدي إلى إصدار التقارير المالية بما ينسجم ومصلحة هؤلاء الأعضاء، وإظهارها على أنها تتمتع بمركز مالي جيد للحصول على تمويل من المقرضين أو جذب مستثمرين خارجيين. وبالتالي فقد تم التقرير عن الأرباح بطريقة تخدم مصلحة الإدارة، وهذا يمثل إدارة الأرباح التي تؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح .

الفرضية الثانية:

تهدف هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين جودة الأرباح وبين حجم مجلس الإدارة المقاس بعدد الأعضاء الذين يشكلون مجلس الإدارة، وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العدمية على النحو التالي:

H2 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح .

وبالنظر إلى (جدول رقم ٣) يمكن استخلاص النتائج المتعلقة باختبار هذه الفرضية:

حيث يتبين أن الأهمية الإحصائية قيمة (Prob) للمتغير المستقل ، عدد أعضاء مجلس الإدارة، والذي يعبر عن حجم مجلس الإدارة كانت (٠.٣٩٨٩) ما يعني قبول الفرضية العدمية السابقة التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وبين المستحقات الكلية التي تمثل جودة الأرباح، وبمقارنة نتائج هذه الدراسات التي اختبرت اثر حجم مجلس الإدارة وعلاقته بجودة الأرباح مثل دراسة (AFAANZ,) 2005 ودراسة (Abott et al, 2004) نجد أنها توصلت أيضا إلى مثل هذه النتيجة، وبالنظر إلى هذه النتيجة، يرى الباحث أنها يمكن تبريرها من خلال أن أعضاء مجلس إدارة الشركات في بيئة الأعمال المصرية، غالبا ما يكونون أعضاء مجلس إدارة في عدة شركات، ما يعني أن القرارات التي يتم اتخاذها في غالبية الشركات تكون خاضعة للتأثر من قبل نفس الأشخاص، بغض النظر عن مستوى المستحقات الكلية، وهذا يؤدي إلى عدم وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح المقاسة بالمستحقات الكلية.

الفرضية الثالثة

تهدف هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين جودة الأرباح وبين استقلالية مجلس إدارة الشركة، وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العدمية على النحو التالي:

H 3: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح

وبالنظر إلى (جدول رقم ٣) يمكن استخلاص النتائج المتعلقة باختبار هذه الفرضية :

حيث يتبين أن الأهمية الإحصائية قيمة (Prob) للمتغير المستقل استقلالية مجلس الإدارة كانت (٠.٢٩٩٧) ما يعني قبول الفرضية العدمية السابقة التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وبين المستحقات الكلية التي تمثل جودة الأرباح، ويمكن تبرير هذه النتيجة في بيئة الأعمال المصرية، من خلال طبيعة الشركات فيها، حيث إن غالبية الشركات تحوي العديد من أعضاء مجلس الإدارة الذين ينتمون لنفس العائلة، وفي اغلب الشركات يكون المدير العام قريبا مباشراً لرئيس مجلس الإدارة، ما يعني أن استخدام الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، للوقوف على استقلالية مجلس الإدارة، يمثل استقلالا شكليا وليس استقلالا حقيقيا، ومن هنا فإن غالبية الشركات في بيئة الأعمال المصرية في الواقع لا تتمتع باستقلالية مجلس الإدارة، من خلال الاعتماد على الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام . وبالتالي فإن استقلالية مجلس الإدارة لن يكون لها أثر سلبي أو ايجابي على جودة الأرباح ومن هنا لا توجد علاقة بينها وبين جودة الأرباح.

الفرضية الرابعة :

تهدف هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين جودة الأرباح وبين استقلالية لجنة المراجعة ، وقد صيغت

هذه الفرضية في صورتها العدمية على النحو التالي:

H 4: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجنة المراجعة وبين جودة الأرباح .

وبالنظر إلى (جدول رقم ٣) يمكن استخلاص النتائج المتعلقة باختبار هذه الفرضية:

حيث يتبين أن الأهمية الإحصائية قيمة (Prob) للمتغير المستقل (استقلالية لجنة المراجعة) كانت (٠.٠٠٠٠)، ما يعني رفض الفرضية العدمية السابقة أي أن هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين استقلالية لجنة المراجعة، وتدل قيمة Coefficient البالغة (- ٠.١٦٩٤١٣) أن العلاقة بين المستحقات الكلية وبين استقلالية لجنة المراجعة علاقة عكسية، مما يعني أن زيادة الاستقلالية تؤدي إلى انخفاض المستحقات الكلية وبالتالي زيادة جودة الأرباح، ومن هنا كانت العلاقة بين جودة الأرباح وبين استقلالية لجنة المراجعة علاقة طردية، ما يعني أن استقلالية لجنة المراجعة تؤدي إلى زيادة جودة الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Abbott et al., 2004) في أن الشركات التي يكون أعضاء لجان المراجعة فيها يتمتعون بالاستقلالية، فإنها تتعرض لعملية إعادة صياغة التقارير المالية، بشكل أقل من الشركات التي تتكون لجان المراجعة فيها من أعضاء لا يتمتعون بالاستقلالية.

الفرضية الخامسة

تهدف هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين جودة الأرباح وبين نشاط وفعالية لجنة المراجعة، والمقاس بعدد اجتماعات لجنة المراجعة، وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العدمية على النحو التالي:

H 5: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشاط لجنة المراجعة وبين جودة الأرباح .

وبالنظر إلى (جدول رقم ٣) يمكن استخلاص النتائج المتعلقة باختبار هذه الفرضية :

حيث يتبين أن الأهمية الإحصائية قيمة (Prob) للمتغير المستقل استقلالية مجلس الإدارة كانت (٠.٨٩٧٩). ما يعني قبول الفرضية العدمية السابقة التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشاط لجنة المراجعة وبين المستحقات الكلية التي تمثل جودة الأرباح، وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع دراسة (Chan & Lee, 2008) ويمكن تبرير هذه النتيجة بأن عدد اجتماعات لجنة المراجعة قد لا يكون مقياساً دقيقاً للتعبير عن نشاطها، فربما يتم الاتصال بين أعضاء اللجنة بصفة مستمرة بغض النظر عن الاجتماعات الرسمية التي تعقدها اللجنة.

٥- النتائج والتوصيات:

٥-١ نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى وجود علاقة بين جودة الأرباح المقاسة بالمستحقات الكلية (TACC) وبين بعض جوانب حوكمة الشركات المتمثلة في كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وباختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بمجلس الإدارة

- ١- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وقد كانت هذه العلاقة عكسية، حيث إن زيادة نسبة الملكية كانت تؤدي إلى انخفاض مستوى جودة الأرباح.
- ٢- لم يتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين حجم مجلس الإدارة.
- ٣- كما دلت الاختبارات الإحصائية على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين استقلالية مجلس الإدارة.

نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بلجنة المراجعة

- ٤- عند اختبار العلاقة بين جودة الأرباح واستقلالية لجنة المراجعة، دلت الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة طردية بين جودة الأرباح وبين استقلالية لجنة المراجعة.
- ٥- لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين نشاط لجنة المراجعة المتمثل بعدد اجتماعاتها.

٥-٢ التوصيات

- ١- تبين عدم وجود علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح، وقد يكون السبب وراء ذلك هو الملكية العائلية التي تختص بها الأسواق الناشئة في بيئة الأعمال بمعظم الدول النامية ومنها بيئة الأعمال

المصرية، ما يؤدي إلى الحد من استقلالية مجلس الإدارة، وبالتالي يوصي الباحث الجهات ذات العلاقة بالعمل على إيجاد آليات فعالة لتعزيز استقلالية مجالس إدارة الشركات.

٢- الحد من ظاهرة الملكية الإدارية، وزيادة نطاق مشاركة أعضاء من خارج الشركة ضمن عضوية مجلس الإدارة ومنحهم حق التصويت ، ومحاسبة الشركات التي يقل عدد الأعضاء الخارجين في عضوية مجلس إدارتها عن عضوين ، وذلك من خلال تشريع تصدره الهيئة العامة للرقابة المالية والتي حلت محل الهيئة العامة لسوق المال.

٣- قيام الشركات بالعمل على تعزيز استقلالية لجان المراجعة وذلك من خلال زيادة الأعضاء غير التنفيذيين في اللجنة لما لذلك من أثر ايجابي في رفع مستوى جودة الأرباح.

٤- تفعيل دور لجان المراجعة ومجالس إدارة الشركات في مجال الرقابة على أداء الإدارة، واكتشاف مدى قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح، ودوافعها، وأثر هذه الممارسات على جودة الأرباح، وجودة التقارير المالية، ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

٥- تفعيل دور الهيئة العامة للرقابة المالية ، لمراقبة أداء الشركات وتحديد الشركات التي تقوم بإدارة الأرباح، وتوقيع بعض العقوبات المناسبة عليها، مثل إيقاف التراخيص بمزاولة النشاط لفترات معينة، وتوقيع بعض العقوبات على الإدارة التي تقوم بممارسة إدارة الأرباح.

٦- تطوير بعض التشريعات المرتبطة بتفعيل نظام حوكمة الشركات في مصر للحد من سلطات الإدارة في إدارة الأرباح، مثل قانون الشركات الموحد، وقانون تنظيم ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة، وقانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار.

مراجع البحث

المراجع العربية:

- أبو العزم، فهد محمد، (٢٠٠٦) " أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية : لجنة المراجعة - دراسة ميدانية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا ، العدد الأول.*
- حماد، طارق عبد العال، (٢٠٠٥)، " *حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ ، التجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف*" ، القاهرة، الدار الجامعية .
- خليل، محمد أحمد، (٢٠٠٥)، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية"، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد الأول : ٧٢٣-٧٨١.*
- سليمان، محمد مصطفى، (٢٠٠٦) ، " *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري*" ، الإسكندرية ، الدار الجامعية.
- عبد الحميد، أحمد أشرف، (٢٠٠٧)، " خصائص الشركات واستخدام التقارير المالية في إدارة الربحية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني: ٢٢٩ - ٢٦٩.*
- عبد الفتاح ، محمد إبراهيم، (٢٠٠٥) " نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية" ، *المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمة العربية للعلوم الإدارية في الفترة من ٢٤-٢٦ سبتمبر*
- عبيد، حسين أحمد، (٢٠٠٤)، "دراسة ميدانية لظاهرة التطبيع المصطنع للأرباح المحاسبية لخدمة أغراض الإدارة: الدوافع والآثار"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، المجلد الحادي والأربعون، العدد الثاني، العدد الثاني (سبتمبر) : ٢٧٧-٣١١.*
- عيسى، سمير كامل، (٢٠٠٨)، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح- مع دراسة تطبيقية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، المجلد الخامس والأربعون، العدد الثاني (يوليو): ٤٧ - ٤٧.*
- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية - أكتوبر ٢٠٠٥ ، *مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE* ، ص ص ٢٠-١ .
- دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاسواق الصاعدة، "مركز المشروعات الدولية الخاصة"

www.cipearabia.org

المراجع الأجنبية:

- Abbott, L.J., Parker, S., Peters, G.F., (2004), "Audit Characteristics and Restatements", **Auditing: A Journal of Practice and Theory** ,Vol. 23, pp. 69-87.
- Agrawal, Anup, & Chadha, Sahiba., (2004), " Corporate Governance and Accounting Scandels", **Working Paper**, www.ssrn.com.
- Altamuro, Jennifer., Beatty, Anne., (2006), " Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality?" **Working Paper**, www.ssrn.com.
- Baridwan, Z. and A. Hariani., (2010) The presence of earnings manipulation incentive as prerequisite for the benefits of higher quality audit to be realized : The case of Indonesia, <http://papers.ssrn.com/abstract=1577789> (march): 1-16.
- Beasley, M., Carcello, J., Hermanson, D., Lapides, P., (2000), "Fraudulent Financial Reporting: Consideration of Industry Traits and Corporate Governance Mechanisms", **Accounting Horizons**, 14(4), pp. 441-454.
- Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees(BRC) (1999), **Report and Recommendations of Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees**, NYSE/NASD, New York, NY/Washington, DC.
- Cattrysse, Jan., (2005), " Reflection on Corporate Governance and the Role of the Internal Auditor" , www.ssrn.com.
- Chan, K., B. Farrell and P. Lee, (2008) "Earnings Management of firms reporting material internal control weaknesses under section 404 of the Sarbanes- Oxely act, **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, Vol. 27, No. 2 pp. 161-194.
- Chang, J. and H. Sun, (2008) "The relation between earnings informativeness , earnings management and corporate governance in the pre-and Post SOX periods, <http://papers.ssrn.com/abstract=129922> (November): 1-46.
- Chen , Carl . , Weiyu Guo and Vivek mande (2006) " Corporate Value , Managerial Stockholding and Investments of Japanese Firms " , **Journal of International Financial Management and Accounting** , 17

- Dechow Patricia M., Dichev Ilia D., (2002), "The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors", **The Accounting review**, vol. 77, Supplement, pp 35–59.
- Dechow Patricia M., & Schrand Catherine M., (2004), "Earnings Quality", **The Research Foundation of CFA Institute**.
- Fawzy, S. (April 2004). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies. pp: 6-7
- Hunton, J., R. Libby and C. Mazza, (2006), Financial reporting transparency and earnings management, **The Accounting Review**, Vol. 81, No. 1 pp. 135-157.
- Laux, C. and V. Laux, (2009), "Board committees, CEO compensation, and earnings management, **The Accounting Review**, Vol. 1, No. 12 (December): 1-7.
- Lo, Kin., (2008), "Earnings Management and Earnings Quality", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 45, Nos. 2, 3 (August), pp. 350-375.
- Machuga Susan & Teitel Karen., (2007), " The effects of the Mexican Corporate Governance Code on Quality of Earnings and its Components", **Journal of international Accounting Research**. Vol. 6, No. 1 pp 37-55.
- Miller, J., (2007), "Detecting Earnings Management A Tool for Practitioners and Regulators", **Ph.D. Dissertation**, Anderson University.
- Organization for Economic Co Operation and Development, (2004), " OECD Principles of Corporate Governance". www.oecd.org.
- Penman, Stephen H., (2003), "The Quality of Financial Statements: Perspectives from the Recent Stock Market Bubble", **Accounting Horizons**, Supplement, pp. 77-96.
- Richardson Scott., (2003), "Earnings Quality and Short Sellers", **Accounting Horizons**, Supplement, pp. 49-61.
- SEC (1999), Audit Committee Disclosure, Securities and Exchange Commission.
- Schipper, Katherine & Vincent, Linda., (2003), "Earnings Quality" ,

Accounting Horizons, Supplement, pp. 97-110.

- Siregar, S. and S. Utama, (2008), "Types of earnings management and the effect of ownership structure, Firm Size, and corporate governance practices: Evidence from Indonesia, **The International Journal of Accounting**, Vol. 43, No. 1 (March) : 1-27.

- The Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Newsletter.,(AFAANZ) (2005), "Earnings quality and its relationship with aspects of corporate Governance: an investor perspective",www.afaanz.org/ newsletter.

- Wang Dechun., (2006), "Founding Family Ownership and Earnings Quality" , **Journal of Accounting Research**, Vol. 44 No, 3 , pp.619-656.

- Yu, C. and Sivaram, (2008), " On the association between Corporate governance and earnings quality, <http://papers.ssrn.com/abstract=1014234>- (April) : 1-36.

- Zhao, Y. and K. chen, (2008), "Staggered boards and earnings management, **The Accounting Review**, Vol. 83, No. 5 pp. 1347-1381.